الأمم المتحدة

A/HRC/51/5

الجمعية العامة

Distr.: General
4 October 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر – 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالة حقوق الإنسان في سري لانكا

التقرير الشامل لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

تشهد سري لانكا أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل، وتمر الآن بمنعطف حاسم في حياتها السياسية، مما يُسلط الضوء بشدة على عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة. ومنذ آذار/مارس 2022، تجمّع مواطنو سريلانكا من جميع الطوائف ومناحي الحياة، ولا سيما الشباب، في حركة احتجاجية واسعة النطاق، مطالبين بتغيير الحكومة والدعوة إلى المساءلة وإصلاحات أعمق. وفي الوقت نفسه، لا يزال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في الماضي ينتظرون الحقيقة والعدالة والانتصاف. وتحث مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الحكومة الجديدة على الشروع في حوار وطني من أجل تعزيز حقوق الإنسان والمصالحة وإجراء إصلاحات مؤسسية وأمنية أعمق لمنع تكرار الانتهاكات التي ارتُكبت في الماضي. وهناك تحديات كثيرة لا تزال ماثلة، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية المؤلمة، وخطر تزايد العنف. وتُشجع المفوضة السامية المجتمع الدولي على دعم سري لانكا في تعافيها، وكذلك في معالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمة، بما في ذلك الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الاقتصادية. ويمكن للدول الأعضاء، من خلال اتخاذ عدد من الخيارات لتعزيز المساءلة على المستوى الدولي، مساعدة مواطني سري لانكا على التماس العدالة والمصالحة وحقوق الإنسان. وأُعد هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/46.

* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد المحدد لتضمينه أحدث المعلومات.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/46، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم تقرير شامل عن حالة حقوق الإنسان في سري لانكا يشمل خيارات أخرى للدفع قدماً بالمساءلة.

2- وتُعرب المفوضية السامية عن امتنانها للحكومة على مشاركتها البنّاءة في إعداد هذا التقرير. وأرسلت المفوضية أسئلة إلى الحكومة وتلقت ردها في 21 تموز/يوليه 2022. ويسَّرت الحكومة أيضاً زيارتين قام بهما موظفو المفوضية إلى سري لانكا في أيار/مايو وآب/أغسطس 2022. وأطلعت المفوضية السامية الحكومة على مشروع التقرير لإبداء تعليقاتها على ما ورد فيه من وقائع. وتُقر المفوضية السامية بالأعباء والقيود الكبيرة التي تواجهها الوكالات الحكومية في هذا الوقت الحرج. وتُعرب المفوضة السامية، ميشيل باشليه، عن امتنانها لمنظمات المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة الذين تعاونوا مع المفوضية.

3- وتلقت الحكومة حتى تموز/يوليه 2022 ستة طلبات، لا تزال معلقة، لإجراء زيارات من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة[1]. وأصدر المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بيانات مشتركة أعربوا فيها عن القلق إزاء أثر الأزمة الاقتصادية على حقوق الإنسان، ودعوا إلى وقف فوري لاستخدام قانون منع الإرهاب، وحثوا الحكومة على ضمان الحقوق الأساسية في التجمع السلمي والتعبير[2]. وقدمت سري لانكا استعراضها الوطني الطوعي الثاني بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في تموز/يوليه 2022، ووقعت إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة للفترة 2023-2027 في آب/أغسطس 2022.

ثانياً- السياق

4- تمر سري لانكا بأزمة اقتصادية غير مسبوقة، وتشهد أوضاعها السياسية اضطرابات كبيرة. ويواجه مواطنو سري لانكا منذ أشهر نقصاً حاداً في الوقود والكهرباء والغذاء والأدوية والمواد الأساسية الأخرى. وانخفضت قيمة الروبية السريلانكية مقابل الدولار، ومن المتوقع أن يرتفع التضخم إلى 70 في المائة بحلول أيلول/سبتمبر 2022[3]. وفي الوقت نفسه، لا يزال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في الماضي، ولا سيما في شمال البلد وشرقه، ينتظرون الحقيقة والعدالة والانتصاف.

5- وفي مواجهة الانهيار الاقتصادي، تجمّع السريلانكيون من شتى الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإثنية والدينية، منذ آذار/مارس 2022، في حركة احتجاجية جماهيرية للمطالبة بمزيد من الشفافية والمساءلة عن الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، ولزيادة المشاركة في الحياة الديمقراطية. واستقال رئيس الوزراء، ماهيندا راجاباكسا، في 9 أيار/مايو 2022، بعد أن هاجم أنصاره المتظاهرين السلميين في كولومبو. وأعقبت ذلك أعمال عنف واسعة النطاق ضد مؤيدي الحكومة في جميع أنحاء البلد، قُتل فيها سبعة أشخاص وأُحرقت منازل حوالي 70 برلمانياً أو أُلحقت أضرار بها. وبلغت الاحتجاجات التي ظلت مشتعلة على مدى أشهر في جميع أرجاء البلد، ذروتها في مظاهرة حاشدة

(1) أرجأ المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم زيارته إلى البلد التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2020 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

(2) انظر https://www.ohchr.org/en/countries/sri-lanka.

(3) انظر https://www.cnbc.com/2022/07/21/inflation-in-sri-lanka-will-hit-70percent-says-central-banker.html.

في كولومبو في 9 تموز/يوليه 2022، عندما قام الآلاف من المتظاهرين باقتحام مكاتب الرئيس غوتابايا راجاباكسا ومقر إقامته الرسمي واحتلوها. واستقال السيد راجاباكسا في 14 تموز/يوليه 2022 بعد فراره من البلد، ولكنه عاد في 2 أيلول/سبتمبر.

6- وأصبح رانيل ويكريميسينغه، الذي عُين رئيساً للوزراء في تموز/يوليه 2022، رئيساً بالإنابة، ثم انتخبه البرلمان رئيساً جديداً لسري لانكا في 20 تموز/يوليه 2022، وفقاً للعملية الدستورية. وبينما يحظى الرئيس بدعم الحزب الحاكم السابق، فقد سعى إلى إنشاء حكومة من جميع الأحزاب. ودعا الرئيس الجديد في خطابه الأول أمام البرلمان في 3 آب/أغسطس 2022[4] إلى وحدة مواطني سري لانكا من جميع الطوائف الإثنية، وأكد مكانة جميع الأديان واللغات والتقاليد. وقال إنه يعترف بالقوة التحويلية للحركة الاحتجاجية، ولا سيما دور الشباب، ووعد بإجراء إصلاحات دستورية، واقترح إنشاء مجلس شعبي كآلية تشاورية لتوجيه الإصلاحات السياسية والاجتماعية. وأعلن التزامه بمكافحة الفساد وإنشاء لجنة جديدة للعدالة الاجتماعية لضمان استفادة جميع قطاعات المجتمع من الإصلاحات الاقتصادية.

7- وفي الوقت نفسه، أرسلت الحكومة إشارات مختلطة تعبر فيما يبدو عن استمرار الماضي. ولا يزال هناك افتقار كبير إلى الثقة بين الحكومة والحركة الاحتجاجية والمجتمع المدني الأوسع، واستمرت الدعوات إلى إجراء انتخابات مبكرة من أجل تجديد الولاية الديمقراطية. ولا يزال العديد من المسؤولين أنفسهم في مناصبهم، ولا سيما في الوزارات المسؤولة عن الأمن، واتبعت الإدارة الجديدة نهجاً أمنياً أكثر تشدداً حيال الاحتجاجات. وأعلن الرئيس حالة طوارئ، وأصدر لائحة طوارئ موسعة انقضت صلاحيتها في 18 آب/أغسطس[5]. واستخدمت قوات الأمن القوة المفرطة في 22 تموز/يوليه 2022 لإخلاء مخيم الاحتجاجات، وفي 18 آب/أغسطس لقمع احتجاجات طُلابية سلمية. واعتُقل عشرات الأشخاص المشاركين في الحركة الاحتجاجية واحتجزوا على الرغم من أن الحكومة أعلنت أن كثيرين منهم قد أُخلي سبيلهم بكفالة[6].

ثالثاً- أثر الأزمة الاقتصادية على حقوق الإنسان

8- كانت سري لانكا معرضة بالفعل لأزمات اقتصادية بسبب استمرار العجز المالي وعجز الحساب الجاري، وارتفاع خدمة الديون الخارجية، وسلسلة من الصدمات، ولا سيما الهجمات التي وقعت في عيد الفِصح من عام 2019، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتفاقمت هذه الآثار في الأشهر الأخيرة بسبب الآثار الاقتصادية العالمية للنزاع المسلح في أوكرانيا، ولا سيما آثاره على أسعار الغذاء والطاقة. ومع ذلك، كان لعدد من السياسات الاقتصادية المثيرة للجدل التي اعتمدتها الحكومة السابقة، بما في ذلك خفض الضرائب لتحفيز الاقتصاد وفرض حظر على استيراد الأسمدة الكيميائية في نيسان/أبريل 2021، أثر اقتصادي سلبي عميق. وفي حزيران/يونيه 2022، أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن ما يقرب من 5,7 مليون مواطن يحتاجون إلى مساعدة إنسانية فورية في 25 منطقة في جميع أنحاء البلد[7].

(4) انظر https://businesstoday.lk/speech-by-president-ranil-wickremesinghe/.

(5) سري لانكا، لائحة الطوارئ رقم 1 لعام 2022، العدد 07/2289 من الجريدة الرسمية الاستثنائية.

(6) انظر https://ap.ohchr.org/documents/sdpage_e.aspx?b=10&se=230&t=2.

(7) انظر https://news.un.org/en/story/2022/06/1120032.

9- ويتأثر الحق في الغذاء، وبالتالي الصحة والتغذية، بالدوافع الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك ارتفاع أسعار الأغذية بسبب التضخم الغذائي الذي بلغ 91 في المائة منذ تموز/يوليه 2022[8]، وارتفاع تكاليف السلع المستوردة، وانخفاض الدخل، وإنتاج المحاصيل الذي يقل عن المتوسط. وتُشير الدراسات الاستقصائية للأمم المتحدة إلى أن أربعة من كل خمسة أشخاص يتخلون عن تناول وجبات غذائية، وأن ما يصل إلى 70 في المائة من الأُسر المعيشية اضطرت إلى خفض استهلاكها من الأغذية[9]، وأن 6,3 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي[10]. وقدمت الحكومة مساعدات في شكل حصص إعاشة جافة إلى المجموعات الضعيفة، وبرامج وجبات مدرسية[11].

10- وعلى الرغم من أن سري لانكا تُقدّم خدمات رعاية صحية مجانية لشعبها، وحققت نجاحاً كبيراً في برنامج اللقاحات، أنهكت جائحة كوفيد-19 نظام الصحة العامة. ويُعاني قطاعها العلاجي الرئيسي بالفعل من نقص في موارده التي تقل عن 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[12]. وتواجه معظم مرافق الرعاية الأوّلية بالفعل نقصاً في الأدوية والإمدادات[13]. وبحلول نهاية أيار/مايو 2022، كان هناك نقص في نحو 200 مادة طبية، بما في ذلك 76 من الأدوية الأساسية المنقذة للأرواح والمعدات الجراحية الأساسية، بما في ذلك خدمات صحة الأم. وخصصت الحكومة موارد للاحتياجات العاجلة، وطلبت دعماً دولياً لاستيراد الأدوية والمعدات الطبية الأساسية[14]. وتسود مخاوف من ازدياد حدة الأثر الأطول أجلاً لسوء التغذية وتعطُّل النُظم الصحية في الأشهر والسنوات المقبلة.

11- وفيما يتعلق بالتعليم، كانت سري لانكا بالفعل من بين البلدان التي فرضت أطول فترة إغلاق للمدارس بسبب جائحة كوفيد-19، مما أدّى إلى اتساع أوجه عدم المساواة وضياع فرص التعلم، وخاصة بين الأطفال الأكثر معاناة من التهميش[15]. وازداد تأثر الأطفال بالأزمة الحالية بسبب حالات انقطاع التيار الكهربائي وتوقف الدراسة لمدة أسابيع بسبب نقص الوقود.

12- وتأثرت فرص العمل وحصول الأسر المعيشية على الدخل والمواد الأساسية، وكان لذلك تأثير على الحق في مستوى معيشي لائق. وتضررت سُبل عيش مجتمعات الصيد الساحلية والمزارعين وعمال النقل ودخلهم بسبب نقص الوقود. وتتعرض للخطر بصفة خاصة الشرائح الضعيفة من السكان، مثل فقراء المناطق الحضرية، والعاملين بأجر يومي، وكبار السن، والأسر المعيشية التي تعيلها نساء، والأشخاص ذوي الإعاقة. ووسعت الحكومة التحويلات النقدية وبرامج المساعدة الاجتماعية[16].

(8) انظر https://www.cbsl.gov.lk/sites/default/files/cbslweb_documents/press/pr/press_20220729_inflation_in_july_2022_ccpi_e.pdf.

(9) انظر https://reliefweb.int/report/sri-lanka/sri-lanka-food-security-crisis-humanitarian-needs-and-priorities-2022-june-sept-2022-ensita.

(10) انظر https://reliefweb.int/report/sri-lanka/wfp-sri-lanka-situation-report-22-july-2022.

(11) انظر https://ap.ohchr.org/documents/sdpage_e.aspx?b=10&se=230&t=2.

(12) انظر https://www.social-protection.org/gimi/RessourcePDF.action?id=57665.

(13) انظر https://www.unicef.org/rosa/media/17021/file/Accelerating%20progress%20towards%20Universal%20Health%20Coverage%20in%20South%20Asia%20in%20the%20era%20of%20Covid-19.pdf.

(14) انظر https://ap.ohchr.org/documents/sdpage_e.aspx?b=10&se=230&t=2.

(15) انظر https://www.unicef.org/srilanka/press-releases/tackling-current-crisis-sri-lanka-put-childrens-needs-first.

(16) انظر https://ap.ohchr.org/documents/sdpage_e.aspx?b=10&se=230&t=2.

13- وستواجه سري لانكا الآن إصلاحات اقتصادية مؤلمة ستؤثر على التمتع بحقوق الإنسان، ومن المرجح أن تكون بؤرة لمزيد من الاحتجاجات. وبينما تتفاوض الحكومة على خطة إنعاش اقتصادي، يجب أن تسترشد بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي سياق هذه الأزمة الاقتصادية، أوضحت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن سياسات من قبيل اعتماد تدابير تقشفية يتعيّن أن تكون مؤقتة وضرورية ومتناسبة وغير تمييزية، وأن تكون متوافقة مع المضمون الأساسي للحقوق المعترف بها في العهد، وألاّ تمس، على نحو غير متناسب، حقوق الفئات والأفراد الأكثر حرماناً وتهميشاً[17].

14- وتحث المفوضة السامية المجتمع الدولي على دعم سري لانكا في تعافيها، بما يتماشى مع الالتزامات المتعلقة بالتعاون والمساعدة على المستوى الدولي. ويتعيَّن أيضاً على المؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء دعم سري لانكا في الوفاء بالتزاماتها الأساسية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عند التفاوض على الدعم المالي. وتؤكد المفوضة السامية أهمية معالجة عوامل الحكم الأساسية والأسباب الجذرية التي ساهمت في الأزمة والتي سُلطت الأضواء عليها في تقارير سابقة. وتشمل هذه العوامل تعميق العسكرة وانعدام الشفافية والمساءلة في الحكم، مما أدى إلى ترسيخ الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإيجاد بيئة يسودها الفساد وسوء استخدام السلطة[18].

رابعاً- الاتجاهات والتطورات في مجال حقوق الإنسان

ألف- التغييرات القانونية والمؤسسية

15- توالت فصول الأزمة الاقتصادية والسياسية في سري لانكا في ظل نظام رئاسي تنفيذي قوي أُعيد تقديمه من خلال التعديل العشرين للدستور في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وقوّض هذا التعديل استقلال اللجان والمؤسسات الرئيسية، بما فيها لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا ولجنة الانتخابات ولجنة الشرطة الوطنية ولجنة التحقيق في ادعاءات الرشوة أو الفساد والسلطة القضائية.

16- ووعد الرئيس في خطاب أدلى به أمام البرلمان في آب/أغسطس 2022، بوضع دستور جديد[19]. وأجرت الحكومة تعديلاً، هو الثاني والعشرون، للدستور، يهدف إلى جملة أمور تشمل استعادة استقلال السلطة القضائية والمؤسسات الوطنية الرئيسية عن طريق إعادة إنشاء مجلس دستوري يوصي بالتعيينات[20]. ولا تزال المفوضة السامية مقتنعة بالحاجة إلى مزيد من الإصلاح الدستوري الأساسي لتعزيز الضمانات اللازمة للفصل الفعلي بين السلطات وتفويض السلطة السياسية، وبضرورة الدفع قدماً بهذا الإصلاح من خلال عمليات تشاورية واسعة النطاق تُمثل جميع مواطني سري لانكا.

(17) رسالة مفتوحة مؤرخة 16 أيار/مايو 2012، موجهة إلى الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(18) الوثيقة A/HRC/46/20، الفقرات من 24 إلى 28؛ والوثيقة A/HRC/49/9، الفقرات من 10 إلى 19.

(19) انظر https://economynext.com/sri-lanka-president-wickremesinghe-parliament-address-full-text-98156/.

(20) انظر https://www.cpalanka.org/wp-content/uploads/2022/08/CPA-Statement-on-Government-22A-August-2022.pdf.

1- لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا

17- عقب استعراض خاص أجراه التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فقدت لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا اعتمادها ضمن الفئة "ألف"[21]. وتأمل المفوضة السامية أن تساعد تعديلات الدستور المقبلة على استعادة استقلال اللجنة وفعاليتها تمشياً مع متطلبات المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وأبلغت الحكومة المفوضية السامية بأنها خصصت أموالاً للجنة على الرغم من الأزمة الاقتصادية. وأفادت التقارير بأن اللجنة واجهت العديد من الصعوبات التشغيلية والثغرات في ملاك موظفيها. وواصلت اللجنة إجراء تحقيقات في الحوادث المتصلة بالاحتجاجات وأصدرت بيانات بشأن مسائل مهمة، مثل إعلان حالة الطوارئ، والتعليق المؤقت لإمكانية النفاذ إلى منصات التواصل الاجتماعي، والتحقيقات التي بدأت بشأن الهجوم على المتظاهرين السلميين في 22 تموز/يوليه 2022[22]. ومع ذلك، بعثت تدخلات أخرى، ومنها على سبيل المثال تدخلات بالنيابة عن الرئيس السابق وتوجيه اللوم علناً إلى ناشط في مجال حقوق الإنسان، إشارات مختلطة.

2- قانون منع الإرهاب

18- أقرّ البرلمان، في إصلاح قانوني طال انتظاره، مشروع قانون تعديل قانون منع الإرهاب في 22 آذار/مارس 2022. وعلى الرغم من أن التعديلات تُحسِّن بعض الضمانات، فإنها لا تمس بعض أحكام القانون الأكثر إشكالية[23]. وفي حزيران/يونيه 2022، أعلنت الحكومة أنها أوقفت فعلياً استخدام القانون منذ آذار/مارس[24]؛ ومع ذلك، وفي تطور مثير للقلق، احتُجزت ثلاث قيادات من الطلاب بموجب القانون في 18 آب/أغسطس 2022.

19- وأبلغت الحكومة المفوضية السامية بأن المجلس الاستشاري الذي أنشئ بموجب البند 13 من قانون منع الإرهاب في آب/أغسطس 2021 قد يسّر، اعتباراً من تموز/يوليه 2022، إطلاق سراح 103 محتجزين متهمين بموجب القانون[25]. ووفقاً للمعلومات المتاحة للمفوضية السامية، لا يزال 47 شخصاً رهن الاحتجاز لفترات طويلة بموجب القانون، منهم 22 شخصاً يقضون أحكاماً، و25 في مراحل مختلفة من الاستئناف. واعتُقل عدد كبير من المحتجزين في السنوات الأخيرة، ولا سيما عقب هجمات عيد الفصح في عام 2019[26]. وفي 1 آب/أغسطس 2022، رفعت الحكومة من قائمة الإرهاب ستة كيانات و316 فرداً كانوا مدرجين فيها بموجب لوائح مكافحة الإرهاب[27]، على الرغم من إضافة ثلاث منظمات و55 فرداً، بمن فيهم الشاعر المُسلم الشاب أحنف جزيم الذي احتُجز لمدة 18 شهراً بموجب القانون قبل إخلاء سبيله بكفالة في كانون الأول/ديسمبر 2021.

20- وأبلغت الحكومة المفوضية السامية أنها تعتزم وضع قانون جديد لمكافحة الإرهاب ليحل محل قانون منع الإرهاب. ويجري أيضاً إعداد عدد من مشاريع القوانين الأخرى لتنظيم الأمن السيبراني، بما في

(21) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2021-12/SCA-Report-October-2021_E.pdf.

(22) انظر https://www.hrcsl.lk/home/.

(23) الوثيقة A/HRC/49/9، الفقرة 41؛ والبلاغ LKA 7/2021، متاح في https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26863.

(24) انظر https://ap.ohchr.org/documents/sdpage_e.aspx?b=10&se=230&t=2.

(25) المرجع نفسه.

(26) طلبت المفوضية السامية مزيداً من المعلومات من الحكومة ولكنها لم تُقدَّم هذه المعلومات.

(27) العدد 02/2291 من الجريدة الرسمية.

ذلك مشروع قانون للسلامة على الإنترنت من أجل "مكافحة الأكاذيب والتلاعب عبر الإنترنت". وتُشجع المفوضة السامية الحكومة على مواصلة المشاورات مع أصحاب المصلحة في المجتمع المدني في صياغة تلك القوانين والتماس المشورة التقنية من المفوضية والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

باء - العسكرة

21- حذرت المفوضة السامية في تقارير سابقة من أن تسريع عسكرة الوظائف الحكومية المدنية يُقوِّض المؤسسات الديمقراطية في سري لانكا[28] وأعرب أيضاً المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن مخاوفهم إزاء عدم إجراء إصلاحات في قطاع الأمن والتجريد من السلاح، وحثوا الحكومة على اتخاذ خطوات لإنهاء الدور العسكري في الأنشطة التجارية والحد من الوجود العسكري في الشمال والشرق[29].

22- وعقب زيارته القطرية في عام 2018، شجع الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى للدول على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على إجراء مناقشات حول ما إذا كانت الميزانية العسكرية تُعبِّر عن التغييرات الأساسية التي شهدها البلد في السنوات الأخيرة، ولا سيما في ميداني السلام والتنمية الاقتصادية[30]. وستكون هذه المناقشات ذات أهمية خاصة في الوقت الذي تتفاوض فيه سري لانكا على الدعم والإغاثة الدوليين للأزمة الاقتصادية الراهنة. وفي عام 2022، على سبيل المثال، خصصت وزارة الدفاع 373,1 مليار روبية (1,86 مليار دولار آنذاك)، وهو ما يمثل 15 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي، مما يجعلها القطاع الذي استأثر بأكبر مخصصات الميزانية في عام 2022. وبالمقارنة، خصصت وزارة الصحة 158 مليار روبية (790 مليون دولار آنذاك)، بانخفاض قدره 6 مليارات روبية عن العام السابق، على الرغم من تفشي جائحة كوفيد-19[31].

23- وعيَّن الرئيس في الفترة من عام 2020-2022 أكثر من 28 ضابطاً عسكرياً عاملاً أو سابقاً في الوزارات الحكومية[32]. وعقب استقالة وزراء الحكومة في 3 نيسان/أبريل 2022، تخلى عدد من الضباط العسكريين الذين شغلوا مناصب عليا في الوزارات تلقائياً عن مناصبهم. ومع ذلك، واصل الرئيس الحالي منذ ذلك الحين اعتماده على المعيّنين العسكريين وإشراك الجيش في إنفاذ القانون. وفي 13 تموز/يوليه 2022، عيّن الرئيس لجنة خاصة تألفت من رئيس أركان الدفاع وقادة الأفرع الرئيسية، ومنحهم كامل سلطة استخدام قانون الطوارئ وحظر التجول لحماية القانون والنظام[33]. وأعاد الرئيس تعيين الجنرال المتقاعد كمال غوناراتني وزيراً للدفاع؛ وعُين جنرال آخر، هو شافندرا سيلفا، رئيساً لأركان الدفاع في

(28) الوثيقة A/HRC/43/19، الفقرة 33؛ والوثيقة A/HRC/46/20، الفقرات من 20 إلى 23.

(29) الوثيقة A/HRC/45/45/Add.1، الفقرة 87.

(30) الوثيقة A/HRC/40/57/Add.2، الفقرة 32.

(31) انظر https://island.lk/appropriation-bill-for-2022-defence-gets-highest-allocation-health-reduced/.

(32) الوثيقة A/HRC/46/20، الفقرة 22.

(33) انظر https://www.youtube.com/watch?v=KtQjAR1WfFY و https://www.defence.lk/Article/view_article/4707.

حزيران/يونيه 2022. وكلاهما متورطان في انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، بحسب ما أكدته التقارير السابقة[34].

24- وبعد فترة وجيزة من توليه مقاليد السلطة في تموز/يوليه 2022، أعاد الرئيس 42 كياناً، بما في ذلك المجلس الوطني لمكافحة المخدرات الخطرة، ولجنة تنظيم الاتصالات، وشركة سري لانكا للاتصالات، تحت إشراف وزير الدفاع[35]. ووضعت بعض هذه الكيانات تحت إشراف وزارة التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار التي أنشئت مؤخراً قبل بضعة أسابيع[36]. ونقلت أيضاً الأمانة الوطنية للمنظمات غير الحكومية، وهي تضطلع بدور قوي في تسجيل منظمات المجتمع المدني والإشراف عليها، من وزارة الخارجية إلى وزارة الأمن العام.

25- وكان دور الجيش في إنفاذ القانون والحكم والتنمية بارزاً أكثر في شمال سري لانكا وشرقها. وعلى الرغم من انتهاء الحرب في عام 2009، لا يزال الوجود العسكري كبيراً من حيث عدد الأفراد ونقاط التفتيش ودور الجيش في إنفاذ قانون المخدرات[37]، وأنشطة الزراعة والتنمية.

26- وفي سياق الاحتجاجات الجماهيرية والنقص الحاد في الوقود، نشرت الحكومة الجيش لحفظ الأمن في التجمعات ولحراسة المباني العامة ومحطات الوقود والمساكن الخاصة. وواصل الرئيس تجديد إخطارات الجريدة الرسمية بموجب المادة 12 من قانون الأمن العام الذي "يُجيز اللجوء إلى القوات المسلحة في الظروف التي تستدعي تعزيز أداء مهام الشرطة"[38]. وتواصل هذه السلطات النهج العسكري لإنفاذ القانون وتوسيع دور الجيش في مهام حفظ الأمن[39].

جيم- الإدماج والمصالحة

27- أعربت المفوضة السامية في تقارير سابقة[40] عن قلقها إزاء الاتجاه نحو تمكين الأغلبية الإثنية الدينية، وهو ما يقوّض حقوق الإنسان والمصالحة. وروَّج الرئيس السابق بالفعل لإيديولوجية الأغلبية البوذية السنهالية، بدعم من الجيش والرهبان البوذيين. وقدمت فرقة العمل التي أنشأها في تشرين الأول/أكتوبر 2021 من أجل "بلد واحد وقانون واحد"، برئاسة غناسارا ثيرو، وهو راهب بوذي متطرف وزعيم جماعة بودو بالا سينا، تقريرها في حزيران/يونيه 2022. وأشار الرئيس الحالي علناً إلى أن إدارته لن تواصل هذه المبادرة.

28- وتأمل المفوضة السامية أن تُشير الإدارة الجديدة علناً إلى الانفصال عن الخطاب الإقصائي السابق وأن تُعزز قيم الإدماج وعدم التمييز لجميع مواطني سري لانكا في مؤسسات الدولة وفي بياناتها وسياساتها. وتُرحب المفوضة السامية في هذا السياق بخطاب الرئيس أمام البرلمان في 8 آب/أغسطس 2022 الذي احتفى فيه بالتنوع الاثني والديني في البلد. وتأمل أن يُترجم ذلك إلى سياسات وممارسات مستدامة للإدماج والمصالحة.

(34) الوثيقة A/HRC/46/20، الفقرة 23؛ وتقرير فريق الخبراء المعني بالمساءلة في سري لانكا التابع للأمين العام (30 آذار/مارس 2011)، الفقرة 62.

(35) العدد 24/2288 من الجريدة الرسمية الاستثنائية.

(36) العدد 41/2281 من الجريدة الرسمية.

(37) في 29 حزيران/يونيه، لقي شخص حتفه بعد تعرضه للضرب على يدي مسؤول الأمن في مركز كاندا كادو "لإعادة التأهيل".

(38) العدد 07/2289 من الجريدة الرسمية الاستثنائية.

(39) الوثيقة A/HRC/49/9، الفقرة 16.

(40) الوثيقة A/HRC/46/20، والوثيقة A/HRC/49/9.

29- وتعتقد المفوضة السامية أن الحركة الاحتجاجية قد أوجدت شعوراً بأن مواطني سري لانكا من جميع الطوائف ملتفون حول رؤية تحقيق مزيد من المساواة والمشاركة والديمقراطية. وفي حين المظالم والمطالب التي طال أمدها للسكان التاميل والمسلمين في الشمال والشرق تحتاج إلى معالجة فإن الفرصة سانحة الآن لإجراء محادثات وطنية تدفع قدماً بالمصالحة والسلام.

دال- التخويف والتهديدات الموجهة للمحاربين السابقين والمجتمع المدني والضحايا

30- لا تزال المفوضية السامية تتلقى تقارير عن قيام دوائر الاستخبارات والجيش والشرطة، ولا سيما في الشمال والشرق، بمراقبة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأسر المختفين والأشخاص المشاركين في مبادرات إحياء ذكرى الأحداث[41].

31- وتتعرض أُسر المختفين للمراقبة والاستجواب والتخويف وزيارات غير معلنة من ضباط المخابرات والشرطة، وخاصة عندما تُشارك بدور فاعل في الاحتجاجات أو إحياء الذكرى. وكما أبرزت تقارير سابقة، تتأثر المرأة بشكل خاص نظراً لدورها البارز في الدعوة إلى العدالة. ولا تزال منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلد تتعرض للاستجواب عن عملها ومصادر تمويلها.

32- وتخضع كوادر نمور تحرير تاميل إيلام السابقة، بمن فيهم النساء، لمراقبة موسّعة، بغض النظر عما إذا كانوا قد خضعوا لخطة الحكومة بشأن "إعادة التأهيل". ولا تزال المقاتلات السابقات يواجهن مخاطر أمنية جسيمة، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والابتزاز من جانب قوات الأمن وغيرها. وتخشى المفوضة السامية أن تستمر ثقافة المراقبة والبيئة القمعية للسكان في هذه المناطق من دون إصلاحات أساسية في قطاع الأمن والتجريد من السلاح في الشمال والشرق.

هاء- حُرية التعبير والتجمع السلمي وإنفاذ القانون

33- على الرغم من أن قوات الأمن ردّت على حركة الاحتجاج بقدر كبير من ضبط النفس لفترة زمنية متصلة، فقد أفادت التقارير بأنها لجأت في بعض المناسبات الهامة إلى استخدام القوة من دون ضرورة ضد المحتجين، واستخدمت تدابير لمنع الاحتجاجات أو عرقلتها. وتم أيضاً استهداف الصحافيين بسبب تقاريرهم عن الأزمة والاحتجاجات[42].

34- وفي 31 آذار/مارس 2022، قام ضباط الشرطة بتفريق المحتجين الذين كانوا يتجهون نحو مقر الإقامة الخاص للرئيس في كولومبو، ما أدّى إلى إصابة 50 شخصاً واعتقال أكثر من 20 شخصاً؛ وزُعِم أن بعضهم تعرض لسوء المعاملة، بما في ذلك على أيدي رجال يرتدون ملابس مدنية يقال إنهم ينتمون إلى فريق الأمن الرئاسي. وفي 19 نيسان/أبريل 2022، فتح ضباط الشرطة النار على مظاهرة عفوية في رامبوكانا عند إحدى نقاط توزيع الوقود. وقُتل شخص واحد بالذخيرة الحيّة وأصيب 24 آخرون بجروح[43]. وكشف تحقيق أجرته لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا عن استخدام ضباط الشرطة القوة المفرطة[44].

(41) الوثيقة A/HRC/49/9، الفقرة 27.

(42) انظر https://cpj.org/2022/04/cpj-calls-on-sri-lankan-government-to-respect-press-freedom-amid-nationwide-state-of-emergency/؛ وhttps://www.hrw.org/news/2022/08/02/sri-lanka-heightened-crackdown-dissent.

(43) انظر https://basl.lk/statement-by-the-bar-association-of-sri-lanka-on-the-incident-at-rambukkana/.

(44) انظر Interim-Report-of-the-Committee-of-Experts-appointed-by-the-Human-Rights-Commission-of-Sri-Lanka-HRCSL-to-investigate-the-Police-Shooting-incident-that-took-place-in-Rambukkana-on-19th-April-2022.pdf.

35- وفي 9 أيار/مايو 2022، اندلعت أعمال عنف واسعة النطاق بعد أن هاجم أنصار رئيس الوزراء آنذاك المتظاهرين السلميين في كولومبو. وعلى الرغم من وجود الشرطة بأعداد كبيرة، دخلت مجموعة موالية للحكومة موقع الاحتجاج في "غوتاغوغاما" وهاجمت المحتجين ودمرت خيامهم المؤقتة. واندلعت في وقت لاحق موجة من العنف في جميع أنحاء البلد ضد السياسيين المنتسبين إلى الحزب الحاكم. ولقي ثمانية أشخاص حتفهم أثناء الحوادث، من بينهم عضو في البرلمان ومسؤولان محليان. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، وقعت 244 حادثة تدمير للممتلكات. وأبلغت الحكومة المفوضية السامية بأنه، حتى 10 آب/أغسطس، أُلقي القبض على 310 3 مشتبه فيهم، وأُفرج عن 128 2 منهم بكفالة[45]. وتُحقق لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا أيضاً في عدة حوادث.

36- ورُصدت حالات ضرب واستخدام للذخيرة الحيّة من جانب قوات الشرطة والجيش، تداولتها وسائل التواصل الاجتماعي. وفي 18 حزيران/يونيه 2022، تصدى أفراد من الجيش للمتظاهرين في محطة وقود في مولايتيفو بعد أن اشتكى السكان المحليون من التمييز في توزيع البنزين. وأصيب شخصان بجروح على أيدي الجنود الذين زُعم أنهم أطلقوا النار أيضاً في الهواء[46]. وفي 3 تموز/يوليه 2022، تداولت وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع مقطع فيديو ظهر فيه ضابط في الجيش وهو يعتدي على شخص مدني في محطة وقود في كورونيغالا. ووقع أيضاً في كورونيغالا في 17 حزيران/يونيه حادث مماثل قام فيه ضابط شرطة بالاعتداء على سائق سيارة واستخدام مسدس بطريقة غير مسؤولة. وفي 13 تموز/يوليه 2022، لقي أحد المحتجين حتفه بعد أن أطلقت الشرطة الغاز المسيّل للدموع[47].

37- وعقب تنصيب الإدارة الجديدة، كان هناك تصلب ملحوظ في النهج المتبع وتزايد الخطاب العام الذي يصف المتظاهرين بالتطرف العنيف. وفي 22 تموز/يوليه 2022، اقتحم أفراد الأمن، بمن فيهم ضباط من الشرطة والجيش، مخيّم للمحتجين بالقرب من المكاتب الرئاسية في كولومبو، مما أدّى إلى إصابة ما لا يقل عن 48 شخصاً؛ وأُلقي القبض على 9 آخرين. وأُعيق إجلاء المحتجين المصابين وتقديم العلاج الطبي لهم[48]. ومنذ ذلك الحين، أُلقي القبض على عدد من قادة وأعضاء الحركة الاحتجاجية والنقابات العمالية، بعضهم بطريقة غير نظامية على يدي أفراد يرتدون ملابس مدنية في مركبات لا تحمل أي علامات[49]. وأصدرت 175 منظمة من منظمات المجتمع المدني والناشطين السريلانكيين بياناً أعربوا فيه عن القلق إزاء استمرار الهجمات والعنف ضد المتظاهرين السلميين، والتطورات المقلقة بسبب اختطاف المتظاهرين واعتقالهم وتخويفهم والانتقام منهم[50]. واستُخدمت القوة المفرطة مؤخراً في تفريق مظاهرة طلابية سلمية في كولومبو في 18 آب/أغسطس 2022 وأُلقي القبض على 20 شخصاً.

38- وتُهيب المفوضة السامية بالسلطات أن تُجري تحقيقاً مستقلاً وشاملاً وشفافاً في جميع الهجمات التي وقعت، بما في ذلك تدمير الممتلكات، وضمان مساءلة المسؤولين عنها[51]. وأعربت عن قلقها من أن

(45) انظر https://ap.ohchr.org/documents/sdpage_e.aspx?b=10&se=230&t=2.

(46) انظر https://www.army.lk/news/army-fires-warning-shots-control-drunken-mob.

(47) انظر https://www.themorning.lk/police-say-deceased-protester-was-a-drug-addict/.

(48) https://www.ohchr.org/en/statements/2022/07/comment-un-human-rights-office-spokesperson-jeremy-laurence-raid-sri-lanka.

(49) انظر https://basl.lk/statement-04th-may-2022-escalation-of-the-situation-in-the-vicinity-of-the-parliament-today/.

(50) انظر https://srilankabrief.org/sri-lanka-civil-society-statement-on-attacks-and-reprisals-against-peaceful-protesters/.

(51) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/05/bachelet-urges-restraint-and-pathway-dialogue-violence-escalates-sri-lanka.

بعض عمليات الاعتقال التي وقعت حتى الآن تتعلق بأعمال بسيطة نسبياً، مثل التصوير داخل المباني الحكومية المأهولة، وليس بسبب أعمال عنف خطيرة. واستُخدمت عمليات قطع الإنترنت وإغلاق وسائل التواصل الاجتماعي بصورة دورية للحد من الاحتجاجات، وتقترح الحكومة قوانين جديدة لتنظيم الحيز المدني الرقمي. وتُشدد المفوضة السامية على أهمية الحفاظ على بيئة حُرية التعبير والتجمع السلمي والنقاش الديمقراطي سواءً على شبكة الإنترنت أو خارجها.

39- وفي الشمال والشرق، لا تزال أُسر المختفين التي تُنظم احتجاجات مستمرة على جوانب الطرقات منذ عام 2017 تواجه المضايقة والترهيب والعنف. وفي 20 آذار/مارس 2022، استخدم ضباط الشرطة القوة ضد أعضاء رابطة أقارب المختفين قسرياً وغيرهم من أُسر المختفين، التي حاولت الاحتجاج أثناء زيارة قام بها رئيس الوزراء السابق إلى المنطقة.

خامساً- المصالحة والمساءلة

ألف- آليات العدالة الانتقالية وتدابير بناء الثقة

40- في عام 2020، سحبت الحكومة السابقة دعمها لقرار مجلس حقوق الإنسان 1/40 والقرارين 1/30 و1/34 ذويْ الصلة، مُعربة عن اعتزامها مواصلة عملية مصالحة ومساءلة شاملة ومصممة ومنفذة محلياً[52]. وبعد مرور أكثر من عامين، لم تُقدّم بعد خارطة طريق ذات مصداقية بشأن العدالة الانتقالية في سبيل تحقيق المساءلة والمصالحة. وبدلاً من ذلك، عُرقلت عمليات المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت في الماضي ومُنح الجناة عفواً رئيسياً، وفشل مكتب الأشخاص المفقودين ومكتب التعويضات، وهما الهيكلان الوحيدان (من أصل أربعة) للعدالة الانتقالية اللذين تم إنشاؤهما - في تحقيق النتائج الملموسة التي كان يتوقعها الضحايا وغيرهم من أصحاب المصلحة.

41- وقدمت لجنة تحقيق عينها الرئيس السابق في عام 2020 لاستعراض تقارير لجان التحقيق السابقة في سري لانكا، تقريراً مؤقتاً ثانياً في 18 شباط/فبراير 2022 تضمّن اقتراحاً آخر بإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة. ويُساور المفوضة السامية قلق لأن ولاية لجنة التحقيق المذكورة محدودة جداً وتفتقر إلى الشفافية والشرعية في نظر الضحايا والمجتمع المدني، وتُركز على المبادرات السابقة التي كان من الممكن تنفيذها منذ فترة طويلة. وأُنجز الكثير من العمل من قبل، على سبيل المثال في تصميم عملية الحقيقة والمصالحة التي لم يتم إنشاؤها قط، ولكن لا يزال من الممكن إحياؤها.

42- وعلى الرغم من انتهاء الحرب قبل 13 عاماً، لا تزال أُسر المختفين تبحث عن الحقيقة والعدالة في حالات الاختفاء القسري. وتبدّدت بشدة ثقة أقارب الضحايا في مكتب الأشخاص المفقودين بوصفه آلية وطنية مستقلة وذات مصداقية، ولا سيما منذ عام 2020 في أعقاب سلسلة من التعيينات الإشكالية لرئيس المكتب والمفوضين، ويلزم إعادة إنشائه[53]. وفي أيار/مايو 2022، استقالت إحدى المفوضات، وهي شيراز نور الدين، من مكتب الأشخاص المفقودين، معلنة أن المكتب غير قادر على التصرف باستقلالية لتحقيق العدالة للضحايا[54]. وعلى الرغم من أن الغرض من المكتب هو تعقب المفقودين والبحث عنهم، فإنه لم يتمكن من تعقب شخص واحد من المختفين أو تقديم توضيح ذي مغزى بشأن

(52) دينيش غوناواردينا، وزير العلاقات الخارجية وتنمية المهارات والتوظيف وعلاقات العمل في سري لانكا، بيان أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والأربعين، جنيف، 26 شباط/فبراير 2020.

(53) الوثيقة A/HRC/46/20، الفقرة 44.

(54) انظر https://www.themorning.lk/missing-persons-office-chief-quits-citing-lack-of-independence/.

مصير المختفين، والغرض الحالي منه هو التعجيل بإغلاق الملفات. وأبلغت الحكومة المفوضية السامية بأن مكتب الأشخاص المفقودين قد أجرى حتى الآن مقابلات مع 207 1 من مقدمي الطلبات (من القائمة الأصلية التي تزيد على 000 14) لأغراض التحقق، وأنه يُقدم بعد ذلك توصيات للإغاثة أو مواصلة البحث عن المفقودين أو إجراء مزيد من التحريات أو التحقيق[55]. وحتى آب/أغسطس 2022، صدرت "شهادات غياب" لما عدده 341 1 أسرة. وبصرف النظر عن التنقيب عن مقبرة جماعية في منار واستخراج جثث منها في عام 2018، لم يتخذ مكتب الأشخاص المفقودين نهجاً استباقياً في التحقيق في مواقع المقابر الجماعية الأخرى المشتبه بها أو في قيادة عملية استخراج الجثث من المقابر الجماعية لتحديد الرفات.

43- وانتهت ولاية مفوضي مكتب التعويضات في آذار/مارس 2022، ولكنهم ظلوا في مناصبهم إلى أن تم تعيين ثلاثة أعضاء جُدد وأُعيد تعيين الرئيس، في حزيران/يونيه 2022. وعُرضت على البرلمان في شباط/فبراير 2022 السياسة والمبادئ التوجيهية الوطنية للتعويضات التي تشمل دعم سُبل العيش والدعم النفسي والاجتماعي ورد الأراضي إلى أصحابها. وتحتوي قاعدة بيانات مكتب التعويضات على 000 33 ملف، ولكن من غير الواضح العدد الذي يُقابل الأعمال المتأخرة التي لم تُنجزها الوكالة السابقة التي كانت مسؤولة عن التعويضات، وهي هيئة إعادة تأهيل الأشخاص والممتلكات والصناعات، وعدد الملفات التي تعالج انتهاكات حقوق الإنسان. وأبلغت الحكومة المفوضية السامية بأن مكتب التعويضات قد عالج 964 5 مطالبة بحلول نهاية عام 2021، و097 2 مطالبة بحلول نهاية آب/أغسطس 2022[56].

44- وواصل أيضاً مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة برامج التنمية والتماسك الاجتماعي في المجتمعات المحلية. وتعكف الحكومة على وضع قانون جديد يمكن أن يوفِّر للمكتب أساساً قانونياً. وتُكثِّف الحكومة أيضاً الاتصال بالجماعات السريلانكية في الخارج لتشجيعها على العودة والاستثمار.

45- وتتاح للحكومة الآن فرصة جديدة لبناء الثقة بين طوائف الأقليات، بما في ذلك الضحايا وأسرهم، وتجديد سبيل العدالة والمصالحة اللازمين للسلام والتنمية المستدامين. وشكل قرار مجلس حقوق الإنسان 1/30 والقرارات التي أعقبته خارطة طريق عملية لتحقيق هذه الغايات، وتأمل المفوضة السامية أن تُنشط الإدارة الجديدة عملية العدالة الانتقالية. ولا تزال نتائج عمل فرقة العمل التشاورية المعنية بآليات المصالحة في عام 2016، والتي عملت مع مواطني سري لانكا من جميع الطوائف وأصحاب المصلحة، مثل الضحايا والزعماء الدينين ومنظمات المجتمع المدني والجيش، تُشكل أساساً قوياً لتجديد جهود العدالة الانتقالية.

إعادة الأراضي

46- أقر الرئيس في خطابه في 8 آب/أغسطس 2022 بالحاجة إلى حل العديد من المسائل المتعلقة بالأراضي. وتفيد الحكومة بأن إجمالي مساحة الأراضي الخاصة التي أفرجت عنها القوات المسلحة بين عامي 2009 وحزيران/يونيه 2022 كان 796 601 2 فداناً، أي 92,42 في المائة من مساحة الأراضي التي استولت عليها في الأصل، واقتُرح الإفراج عن 53 فداناً أخرى (0,19 في المائة) (من دون تغيير منذ إصدار التقرير الأخير)[57]. ومع ذلك، كانت هناك محاولات للاستحواذ على أراضٍ جديدة لتوسيع القواعد العسكرية القائمة في المقاطعات الشمالية. وعلى سبيل المثال، تجري عملية الاستحواذ على الأراضي

(55) وفقاً لمكتب الأشخاص المفقودين، تم استدعاء 350 1 من مقدمي الطلبات لإجراء مقابلات معهم.

(56) انظر https://ap.ohchr.org/documents/sdpage_e.aspx?b=10&se=230&t=2.

(57) الوثيقة A/HRC/49/9، الفقرة 17.

بموجب قانون الاستحواذ لعام 2014 لمعسكر غوتابايا البحري في مقاطعة فاتوفاكال مولايتيفو، وهو ما عارضه بعض السكان المحليين[58].

47- وكما أكد التقرير الأخير الذي أصدرته المفوضة السامية[59]، ظهر مؤخراً اتجاه في النزاعات على الأراضي فيما يتعلق إنشاءات حفظ التراث البوذي أو حماية الغابات، ولا سيما في المقاطعتين الشمالية والشرقية، مما زاد من تعريض المصالحة للخطر وإيجاد نزاعات جديدة. وفي حزيران/يونيه 2022، سهّل الجيش تكريس ضريح بوذي جديد في كورونثور مالاي، مولايتيفو، في انتهاك لقرار المحكمة الذي يحظر أي إنشاءات جديدة في منطقة يُطالب بها المصلون الهندوس والبوذيون. وفي 14 تموز/يوليه، أمرت محكمة مولايتيفو بإزالة جميع الإنشاءات الجديدة، بما في ذلك ضريح بوذي جديد.

باء- الحالات الرمزية

48- لأكثر من عقد من الزمن، لم يتحقق أي تقدم تقريباً في معظم قضايا حقوق الإنسان الرمزية التي أبرزتها التقارير السابقة، وهي ليست سوى نزر يسير من قضايا لا تُعد ولا تحصى. وفي العديد من الحالات، لا تزال جلسات الاستماع تؤجل مراراً، ولا تزال القضايا معروضة على المحاكم منذ أكثر من عقد من الزمن[60]. وشهدت حالات أخرى تراجعاً فعلياً في شكل أحكام بالبراءة في الاستئناف وعفو رئاسي يُمنح للمتهمين أو المدانين بارتكاب جرائم خطيرة.

49- وبالمثل، بينما وجّهت اتهامات إلى 25 شخصاً مشتبهاً بهم في تشرين الأول/أكتوبر 2021، لم يكن هناك أي تقدم آخر في إثبات الحقيقة وراء تفجيرات عيد الفصح الرهيبة التي وقعت في عام 2019، والتحقيق فيها، على الرغم من أن قادة الكنائس والضحايا ما زالوا يطالبون بتفاصيل كاملة وشفافة عن الظروف التي سمحت بحدوث تلك الهجمات ودور المؤسسة الأمنية. ولم تُصدر لجنة التحقيق الرئاسية المعيّنة للتحقيق في الهجمات مجلداتها الكاملة بعد. وتدعو المفوضة السامية إلى الكشف عن هذه المواد وإلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف للمتابعة، بمساعدة دولية لإجراء مزيد من التحقيق بمشاركة كاملة من الضحايا وممثليهم.

50- ومنذ عام 2020، ترسخ الإفلات من العقاب أكثر من خلال العرقلة السياسية للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة[61]. وعلى سبيل المثال، تدخلت لجنة التقصي الرئاسية المعنية بالتحقيق في ادعاءات إلحاق إيذاء سياسي، بدور فعلي في تحقيقات الشرطة وإجراءات المحاكم في العديد من قضايا حقوق الإنسان البارزة[62]. و"حققت" أيضاً في عدة قضايا فساد بارزة متصلة بالحوادث التي وقعت بين فيما بين عامي 2005 و2015. وقُدمت مؤخراً مقترحات من داخل الحكومة بأن يتلقى الأفراد الذين أُطلق صراحهم تعويضات. وفي الوقت نفسه. أُغلقت عدة قضايا فساد وجرائم اقتصادية أخرى ذات صلة فيما بين عامي 2020 و2022 بعد سحب التُهم أو لوائح الاتهام لأسباب فنية مختلفة من جانب النائب

(58) انظر https://www.themorning.lk/mullaitivu-residents-turn-back-survey-department-officers-near-gota-navy-camp/.

(59) الوثيقة A/HRC/49/9، الفقرات من 17 إلى 19.

(60) الوثيقة A/HRC/43/19، الفقرة 21، والوثيقة A/HRC/46/20، الفقرتان 49 و50.

(61) الوثيقة A/HRC/46/20، الفقرات من 26 إلى 28.

(62) انظر https://www.cpalanka.org/wp-content/uploads/2022/07/AGs-Decision-to-Drop-Charges.pdf.

العام أو لجنة التحقيق في ادعاءات الرشوة أو الفساد[63]. وأبلغت الحكومة المفوضية السامية باعتزامها تحديث القوانين لتقوية اللجان التي تتعامل مع الرشوة والشراء والتدابير الأخرى لمكافحة الفساد.

جيم- الأنشطة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/46

51- أخفقت الحكومات المتعاقبة منذ فترة طويلة في ضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان، والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني في سري لانكا، ولا سيما عندما يكون الجناة المزعومون عناصر تابعة للدولة. وإدراكاً لأهمية حفظ الأدلة المتصلة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والجرائم ذات الصلة في سري لانكا وتحليلها من أجل تعزيز المساءلة، قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 1/46، تعزيز قدرة المفوضية السامية على جمع المعلومات والأدلة وتوحيدها وتحليلها وحفظها، ووضع استراتيجية ممكنة لعمليات المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني في سري لانكا في المستقبل، والدفاع عن الضحايا والناجين، ودعم الدعاوى القضائية وغيرها من الدعاوى ذات الصلة، بما في ذلك الدعاوى التي تُقام في الدول الأعضاء، لدى الولاية القضائية المختصة؛

52- وأنشأت المفوضية السامية فريق مشروع مخصص لمواصلة تعزيز قدرة المفوضية وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 1/46. واكتمل الملاك الوظيفي للفريق وبدأ عمله منذ أيار/مايو 2022 على الرغم من أن عملية ميزانية الأمم المتحدة كان لها أثر على تشكيله وأخرت عملية التعيين في معظم الوظائف. ولدى الاضطلاع بهذه الولاية، تنظر المفوضية في الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جميع الأطراف في سري لانكا ضد أي مجموعة وفي أي منطقة جغرافية. وتقوم أيضاً بإدماج منظور جنساني ونهج يراعي احتياجات الأطفال.

53- وفي 8 تموز/يوليه 2022، اتصلت المفوضية السامية بحكومة سري لانكا وطلبت من فريق المشروع إجراء زيارة إلى سري لانكا لمناقشة عمله. وردت الحكومة في 18 تموز/يوليه 2022، مشيرة إلى أنه نظراً لرفضها قرار مجلس حقوق الإنسان 1/46، لا يمكن منح الموافقة على زيارة البلد. وسيواصل المكتب التماس التعاون وطلب المعلومات من الحكومة فيما يتعلق بهذا العمل.

1- جمع المعلومات والأدلة وتوحيدها وتحليلها وحفظها

54- واصلت المفوضية السامية تطوير مستودع المعلومات والأدلة باستخدام منصة للاكتشاف الإلكتروني تشمل إعدادات تيسّر جمع كميات كبيرة من البيانات من مصادر متعددة وتنظيمها والتحقق منها وترتيبها والبحث فيها وتحليلها للحفاظ على المواد ودعم جهود المساءلة. وحددت المفوضية السامية أيضاً مواد الأمم المتحدة القائمة وأدمجت جميع المواد المستمدة من تحقيقات المفوضية بشأن سري لانكا[64]، حيثما تكون متسقة مع الشروط والموافقة المنطبقة. وبدأت المفوضية السامية في تحديد المواد التي تحتفظ بها جهات فاعلة أخرى، والعمل مع مقدمي المعلومات. ورُحّلت حتى الآن قواعد بيانات منظمتين إلى المستودع، ولا تزال المفاوضات جارية مع مقدمي المعلومات الآخرين.

55- وتتطلب عملية جمع البيانات عناية كبيرة ونهجاً يُركز على الضحايا. ويجري إدماج المواد في المستودع وفقاً للوائح الأمم المتحدة وسياساتها وإجراءات المفوضية السامية، مع مراعاة الطلبات المحتملة

(63) انظر https://www.tisrilanka.org/tisl-writes-to-basl-on-reviving-stalled-grand-corruption-cases/.

(64) انظر https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/oisl.

للاطلاع على المعلومات في المستقبل. كما أن إدراج قواعد بيانات من مقدمي الخدمات الذين يستخدمون منصات معتمدة على أنواع مختلفة من تكنولوجيا المعلومات في مستودع البيانات يطرح أيضاً تحديات تقنية معقدة. ويلزم الحصول على مزيد من الموارد للحفاظ على المستودع وتطويره، بما في ذلك إجراء المفاوضات الضرورية مع مقدمي الخدمات وإدارة عملية ترحيل المواد، بما في ذلك المواد الموجودة بعدة لغات، وتنظيم المعلومات والأدلة وتحليلها. ولدعم عمليات المساءلة في المستقبل، أجرت المفوضية السامية تحقيقات وتحليلات في مجموعة مختارة من المجالات، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والانتهاكات ضد الأطفال، مثل تجنيد الأطفال.

2- وضع الاستراتيجيات الممكنة لعمليات المساءلة في المستقبل

56- بدأ فريق المشروع تحديد عمليات المساءلة المحتملة على المستوى الدولي، بما في ذلك من خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما السلطات الوطنية والضحايا ومنظمات المجتمع المدني لوضع استراتيجيات ممكنة لعمليات المساءلة في المستقبل. ويرد أدناه مزيد من التفاصيل التي توضح نتائج هذا العمل.

3- الدفاع عن الضحايا والناجين

57- واصلت المفوضية السامية التعامل مع الضحايا والناجين والمدافعين عنهم، بما يشمل أسر المختفين اعترافاً بدورهم الرئيسي في ضمان المساءلة. وفي تموز/يوليه 2022، على سبيل المثال، عقد فريق المشروع اجتماعات لتقديم إحاطات إعلامية للمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والاستماع إلى وجهات النظر بشأن عمل الفريق، بما في ذلك مشاركة المجتمع المدني، ومناقشة التطورات وأثرها على المساءلة، وتيسير الاطلاع على آخر المستجدات بشأن مبادرات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ الفريق برنامجه للمشاركة بدور أكثر تعمقاً، بما في ذلك من خلال مجموعات التركيز مع الضحايا ومنظمات الضحايا.

58- وأُدخلت في منهجية فريق المشروع نُهج تُركز على الضحايا. ويشمل ذلك وضع بروتوكولات جديدة وأكثر تحديداً للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي يتعرض لها الضحايا والشهود الذين يتعاملون مع الفريق، فضلاً عن أدوات لتقييم المخاطر الأمنية وترتيب الإحالات المناسبة، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي. ووضعت أيضاً أدوات ونُهج لإدماج المنظور الجنساني وحقوق الطفل في منهجية المشروع.

4- دعم الإجراءات القضائية وغيرها من الإجراءات ذات الصلة

59- تدعم المفوضية السامية الإجراءات القضائية وغير القضائية لدى الولايات القضائية المختصة من خلال تبادل المعلومات والأدلة ذات الصلة وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها. وتلقت حتى الآن طلبات من السلطات الوطنية للحصول على معلومات وأدلة متصلة بثمانية أفراد قُدمت أسماؤهم، فضلاً عن عدد من الانتهاكات المزعومة. ولتلبية الطلبات، أجرت المفوضية السامية عمليات بحث في المحفوظات القائمة، وتعكف على استعراض المواد المحددة ومعالجتها، مع مراعاة الموافقة ومسائل الحماية وسائر الشروط المفروضة على تبادل البيانات. وقبل إطلاع السلطات الطالبة على المواد ذات الصلة، سيتعيّن النظر فيها وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها الموحدة.

دال- الخيارات الأخرى لتعزيز المساءلة

60- تأمل المفوضة السامية أن تستجيب الإدارة الجديدة للمطالبة الشعبية بالمساءلة عن الجرائم الاقتصادية، بما في ذلك الفساد وإساءة استخدام السلطة، عن طريق تجديد الالتزام بوضع حد للإفلات من العقاب. وكما لوحظ أعلاه، أسفر التقرير النهائي لفرقة العمل التشاورية المعنية بآليات المصالحة التي أنشأها الرئيس عندما كان رئيساً للوزراء في عام 2016، عن توصيات هامة لتعزيز المساءلة على المستوى الوطني لا تزال ذات صلة اليوم.

61- وفي ظل عدم وجود سُبل انتصاف محلية ذات مصداقية أو فعالة، كانت هناك بعض التطورات على المستوى الدولي وفي الدول الأعضاء (خارج سري لانكا) للدفع قدماً بالمساءلة. وعلى سبيل المثال، قُدمت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021 بلاغات إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تطلب فيها منه ممارسة ولايته القضائية على الجرائم في سري لانكا بموجب القانون الدولي[65]. وفي حين أن سري لانكا ليست طرفاً في نظام روما الأساسي، تُشير البلاغات إلى أن الجرائم المزعومة ارتُكبت جزئياً في أراض تابعة لدول أطراف[66].

62- وحاول ممثلو الضحايا إجراء ملاحقات باستخدام الولاية القضائية العالمية وحاولوا رفع دعاوى مدنية ضد كبار مسؤولين من سريلانكا في عدة ولايات قضائية[67]. وعلى صعيد منفصل، صدرت إدانات جنائية بشأن نمور تحرير تاميل إيلام خارج سري لانكا بالاستناد أساساً إلى تشريعات مكافحة الإرهاب وغسل الأموال والجزاءات[68]. واتخذت منظمات غير حكومية دولية مبادرات لتقصي الحقائق، مثل جلسة المحكمة الشعبية المعنية بقتل الصحفيين التي عُقدت في لاهاي، هولندا، في أيار/مايو 2022[69].

63- وركزت بعض المبادرات على الجزاءات والتدابير التقييدية الأخرى. ومن ذلك على سبيل المثال، وكما أُعلن في شباط/فبراير 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2021، أن وزارة الخارجية في الولايات المتحدة حددت ثلاثة مسؤولين من سريلانكا، بموجب المادة 7031(ج) من قانون وزارة الخارجية والعمليات الخارجية وتخصيص البرامج ذات الصلة، باعتبارهم غير مؤهلين لدخول الولايات المتحدة[70]. وتُشجَّع

(65) الامتثال العالمي للحقوق (@GRC_HumanRights)، "قدمت المنظمة العالمية للامتثال للحقوق بلاغاً بموجب المادة 15 إلى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (#ICC) اليوم بالنيابة عن 200 من التاميل السريلانكيين ضحايا الترحيل والحرمان من الحق في العودة باعتبار ذلك عملاً غير إنساني ويُشكل اضطهاداً، على النحو الذي ارتكبته سلطات سري لانكا في سري لانكا والمملكة المتحدة"، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021، متاح في https://twitter.com/GRC_HumanRights/status/1453398672255901703?s=20&t=cmodU2pDsjar8IwEaOremw؛ و https://www.tamilrightsgroup.org/icc-campaign/.

(66) تطبيق سابقة المحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في بنغلاديش وميانمار. انظر https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/CourtRecords/CR2019_06955.PDF.

(67) انظر https://casetext.com/case/devi-v-silva-2؛ و https://cja.org/what-we-do/litigation/wickrematunge-v-rajapaksa/.

(68) انظر https://www.hogeraad.nl/actueel/nieuwsoverzicht/2017/supreme-court-tamil/.

(69) https://ptmurderofjournalists.org/sri-lanka-case-hearing-on-the-murder-of-journalist-lasantha-wickrematunge/.

(70) انظر أيضاً A/HRC/49/9، الفقرة 61.

الدول على استكشاف مزيد من الجزاءات المحددة الأهداف ضد من توجد بحقهم ادعاءات ذات مصداقية بأنهم ارتكبوا انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان[71].

64- وكما يتضح من هذا العرض الموجز للمبادرات القائمة، هناك عدة فرص سانحة للدول لكي تتصرف، منفردة ومجتمعة، ولا سيما عن طريق ما يلي:

(أ) استخدام جميع أشكال الولاية القضائية المحتملة، بما في ذلك الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية والولاية القضائية العالمية، للتحقيق في الجرائم المرتكبة بموجب القانون الدولي في سري لانكا ومقاضاة مرتكبيها، وزيادة الاهتمام والتعاون فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة من خلال الشبكات الدولية القائمة؛

(ب) فرض جزاءات محددة الأهداف وتوسيع نطاقها في إطار مجموعة أوسع من تدابير المساءلة والتدابير التقييدية الأخرى بشأن من توجد بحقهم ادعاءات ذات مصداقية بمسؤوليتهم عن ارتكاب انتهاكات وتجاوزت جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني؛

(ج) النظر في مختلف أشكال التحريات، على سبيل المثال، عملاً بالمادة 9 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، لرفض وثائق التفويض الخاصة بدبلوماسي صدرت بحقه ادعاءات ذات مصداقية بمسؤوليته عن ارتكاب انتهاكات وتجاوزات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني؛

(د) تجديد ولاية المشروع المخصص للمفوضية السامية وتعزيز قدرته على جمع المعلومات والأدلة وتحقيقها وحفظها وتشغيل مستودع يهدف إلى دعم عمليات المساءلة في المستقبل؛

(هـ) دعم مبادرات زيادة تعزيز الضحايا والمجتمع المدني وتمكينهم من المشاركة الفعالة في تصميم وتنفيذ عمليات المساءلة والأعمال ذات الصلة، مثل توثيق الانتهاكات بوسائل تشمل دعم شبكات الضحايا والناجين، وتعزيز شبكات الحماية الوطنية والدولية للأشخاص المعرضين لخطر الانتقام.

سادساً- الاستنتاجات

65- تواجه سري لانكا أزمة اقتصادية طاحنة تؤثر تأثيراً شديداً على حياة الناس وتؤكد عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة. وتحث المفوضة السامية المجتمع الدولي على دعم سري لانكا في تعافيها. ولكن من المهم بصورة حيوية من أجل تحقيق تحسين مستدام الاعتراف بالعوامل الكامنة التي ساهمت في هذه الأزمة، بما في ذلك ترسخ الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والحالية، والجرائم الاقتصادية والفساد، ومساعدة سري لانكا في معالجة هذه العوامل. وسيكون للدعم المقدم من المجتمع الدولي أثر ذو مغزى ومستدام إذا أجرت سري لانكا إصلاحات هيكلية ودستورية وسياسية أعمق لتعزيز الضوابط والموازين الديمقراطية واستعادة استقلال المؤسسات.

66- تشكل المطالب الواسعة النطاق لمواطني سري لانكا من جميع الطوائف من أجل المساءلة والإصلاحات الديمقراطية منطلقاً هاماً نحو رؤية جديدة ومشتركة للمستقبل. وتعتقد المفوضة السامية أن هناك فرصة سانحة لإجراء حوار وطني جديد ذي مغزى بشأن الطريقة التي يمكن بها تحويل سري لانكا إلى دولة شاملة للجميع وتعددية وديمقراطية بالكامل على أساس المساءلة وسيادة القانون وعدم

(71) فيما يتعلق بالجزاءات وحقوق الإنسان، انظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 8(1997)، الفقرات من 11 إلى 16.

التمييز واحترام حقوق الإنسان. وسيكون من الضروري ضمان بيئة لحرية التعبير والتجمع السلمي والمشاركة الديمقراطية. وتُشجع المفوضة السامية الحكومة على التعامل الإيجابي مع الحركات الاحتجاجية في عملية واسعة النطاق وتشاركية من أجل معالجة الأسباب الجذرية السياسية والبنيوية الأوسع نطاقاً التي طالما كرست التمييز وقوّضت حقوق الإنسان.

67- ولا يزال الإفلات من العقاب عقبة رئيسية أمام سيادة القانون والمصالحة والسلام والتنمية في البلد، ولا يزال يُشكل عامل الخطر الأساسي لتكرار الانتهاكات. وعلى الرغم من مرور 13 عاماً على انتهاء الحرب، لا يزال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في الماضي ينتظرون الحقيقة والعدالة. وتقاعست الحكومات المتعاقبة باستمرار عن متابعة عملية عدالة انتقالية فعالة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان ودعم حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة والتعويضات. وأوجدت، بدلاً من ذلك، عقبات سياسية أمام المساءلة، وعززت فعلياً بعض المسؤولين العسكريين الذين توجد معلومات ذات مصداقية بشأن تورطهم في جرائم حرب مزعومة وعينتهم في أرفع المناصب الحكومية. وشجع هذا الإفلات من العقاب مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وهيأ أرضاً خصبة للفساد وإساءة استخدام السلطة. وبدون عملية تدقيق فعالة وإصلاحات شاملة في قطاع الأمن، فإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفظائع والجرائم الاقتصادية يمكن أن تتكرر في ظل استمرار وجود جهاز الدولة وبعض أعضائه الذين توجد معلومات ذات مصداقية بشأن تورطهم في جرائم خطيرة وانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان.

68- ولا بد بالتالي من تغييرات جوهرية للتصدي للتحديات الراهنة ولتجنب تكرار انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في الماضي. وفي هذا السياق، ينبغي للحكومة الجديدة أن توقف فوراً اتجاه الانجراف نحو العسكرة، وأن تنهي الاعتماد على القوانين الأمنية الصارمة وحملات القمع ضد الاحتجاجات السلمية، وأن تُجدد التزامها بإصلاح قطاع الأمن ووضع حد للإفلات من العقاب. وينبغي أن تعيد الالتزام بعملية عدالة انتقالية حقيقية وشاملة للجميع وتحويلية، مع وضع معايير وجداول زمنية للتنفيذ، وبالتشاور مع الضحايا والمجتمع المدني، وبدعم الشركاء الدوليين. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تسعى إلى إجراء إصلاح دستوري جوهري أوسع من خلال عمليات تشاورية واسعة النطاق تشمل جميع مواطني سري لانكا من أجل تعزيز الضوابط والتوازنات الديمقراطية وتفويض السلطة السياسية، وهو ما يُشكل جزءاً لا يتجزأ من المصالحة والتمتع الكامل بحقوق الإنسان لجميع أفراد السكان.

69- وينبغي أن يواصل مجلس حقوق الإنسان رصد التطورات عن كثب، وينبغي للدول الأعضاء، في ظل عدم تحقيق نتائج ملموسة على المستوى الوطني تكفل العدالة لشعب سري لانكا، مواصلة اتباع استراتيجيات دولية تكميلية للعدالة والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والفساد وإساءة استعمال السلطة. وستواصل المفوضية السامية مرافقة شعب سري لانكا في هذه المسيرة الحيوية.

سابعاً- التوصيات

70- تؤكد المفوضة السامية من جديد التوصيات الواردة في تقاريرها السابقة[72] والتوصيات التي قدمتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. والمفوضية السامية على استعداد لتوفير الدعم التقني من أجل تنفيذ هذه التوصيات، بحسب الاقتضاء، بوسائل تشمل تعزيز حضورها داخل البلد لدعم حكومة سري لانكا وشعبها في هذا الوقت الحرج.

(72) الوثيقة A/HRC/46/20، الفقرة 60؛ والوثيقة A/HRC/49/9، الفقرات من 67 إلى 69.

71- وتوصي المفوضية السامية حكومة سري لانكا بما يلي:

(أ) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للناس أثناء الأزمة الاقتصادية، وضمان الإغاثة الفورية للأفراد والجماعات الأكثر معاناة من التهميش والأشد ضعفاً على أساس عدم التمييز وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الحماية الاجتماعية من خلال زيادة التمويل وتوسيعه لتغطية الاحتياجات الناشئة؛

(ب) التخفيض الكبير في الإنفاق العسكري، والتصدي الحاسم للفساد، وزيادة الاستثمارات في مجالات الصحة والضمان الاجتماعي والتعليم من خلال التعاون الدولي، وتقييم أي أثر محتمل لبرامج المساعدة المالية الدولية على حقوق الإنسان، واتخاذ تدابير وقائية للتقليل منه إلى أدنى حد ممكن؛

(ج) إجراء عملية تشاورية واسعة النطاق تمثل جميع مواطني سريلانكا للنهوض بالإصلاحات الدستورية التي تضمن استقلال المؤسسات الرئيسية، بما في ذلك السلطة القضائية ولجنة حقوق الإنسان في سري لانكا، والمضي قدما في نقل السلطة السياسية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من المصالحة؛

(د) إعداد استراتيجية شاملة بشأن العدالة الانتقالية والمساءلة مصحوبة بخطة محددة زمنياً لتنفيذ الالتزامات المعلقة، بما في ذلك اتخاذ خطوات في سبيل إنشاء آلية ذات مصداقية لتقصي الحقائق ومحكمة خاصة مخصصة، فضلا عن إصلاح قطاع الأمن وفحصه، وإعادة تنشيط المكتب المعني بالأشخاص المفقودين ومكتب التعويضات لضمان تمكنهما من أداء ولايتهما الكاملة بشكل مستقل وفعال؛

(هـ) مواصلة التحقيقات والملاحقات القضائية في الحالات الرمزية لانتهاكات حقوق الإنسان، ونشر النتائج الكاملة للتحقيقات السابقة بشأن تفجيرات عيد الفصح، وإجراء تحقيق مستقل وشفاف للمتابعة بمساعدة دولية ومشاركة كاملة من الضحايا وممثليهم؛

(و) اتخاذ خطوات لإنهاء تأثير الجيش على المجالات المدنية والحد من الوجود العسكري في المقاطعتين الشمالية والشرقية؛

(ز) إعادة جميع الأراضي الخاصة التي يحتجزها الجيش والفصل بنزاهة في النزاعات على الأراضي، بما في ذلك من خلال الحوار بين الأديان حول إنشاء المواقع الدينية؛

(ح) ضمان امتثال التشريع الجديد الذي سيحل محل قانون منع الإرهاب والقوانين المقترحة بشأن الأمن الرقمي امتثالا كاملاً لالتزامات سري لانكا بموجب القانون الدولي، ومراعاة الوقف الصارم لاستخدام قانون منع الإرهاب، وتسريع الإفراج عن المحتجزين والمسجونين لفترة طويلة بموجب القانون؛

(ط) مراجعة ضرورة لائحة الطوارئ وتناسبها وضمان حماية لائحة تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي المقترحة حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والتعبير؛

(ي) دعوة المفوضية السامية إلى تعزيز حضورها القطري وتقديم المساعدة التقنية إلى السلطات والمجتمع المدني في سري لانكا.

72- **وتؤكد المفوضة السامية من جديد التوصيات التي قدمتها في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء في عام 2021**[73] **وتوصيها كذلك بما يلي:**

(أ) **مطالبة المفوضية السامية بمواصلة الرصد المعزز وتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس عن حالة حقوق الإنسان في سري لانكا، بما في ذلك التقدم المحرز في سبيل تحقيق المساءلة والمصالحة والخطوات المتخذة للتصدي للجرائم الاقتصادية التي كان لها أثر على حقوق الإنسان؛**

(ب) **تشجيع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ذوي الصلة على دراسة أبعاد الأزمة الاقتصادية بالنسبة لحقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها؛**

(ج) **تعزيز القدرة المنصوص عليها في قرار المجلس 1/46 للمفوضية السامية على العمل في مجال المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ذات الصلة؛**

(د) **التعاون في التحقيق مع مرتكبي الجرائم الدولية التي ترتكبها جميع الأطراف في سري لانكا وملاحقتهم من خلال الإجراءات القضائية في الولايات القضائية الوطنية، بما في ذلك بموجب المبادئ المقبولة للولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية أو العالمية، ومن خلال الشبكات الدولية ذات الصلة وبالتعاون مع الضحايا وممثليهم؛**

(هـ) **استكشاف ما يمكن اتخاذه من جزاءات أخرى محددة الأهداف، مثل تجميد الأصول وحظر سفر من توجد بحقهم ادعاءات ذات مصداقية بأنهم ارتكبوا انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان؛**

(و) **دعم سري لانكا في التحقيق في الجرائم الاقتصادية التي تؤثر على حقوق الإنسان وفي تعقب الأصول المسروقة واستردادها.**

(73) انظر الوثيقة A/HRC/46/20، الفقرة 61.